Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. (03), 132-151, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026757

The effect of electronic payments on deposit volumes in the Iraqi Banking Sector: An econometric analytical study

Sebyan T. S. Al-aaraji*
Department of economics, college of administration and economics، University of Anbar, Ramadi, Iraq

Article information:
Received: 20–11– 2025
Revised: 01–12– 2025
Accepted: 04–12– 2025
Published: 25–09– 2026

***Corresponding author:**
Sebyan T. S. Al-aaraji
Sebyan.tareq@uoanbar.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The aim of this research is to assess the impact of electronic payments on increasing the volume of deposits in the Iraqi banking sector for the time period (January 2018 – September 2025), using an econometric analytical method that includes descriptive time-series analysis, and estimation of an Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study uses the indicators of mobile electronic payments and financial transactions processed via the retail payment system (IRPSI) as the independent variables, and the total deposits and current deposits as dependent variables, with the control variables being the money supply, inflation, and oil prices. The results show the gradual growth of the use of electronic payment instruments, especially in terms of the retail payment system, while mobile payments have a limited impact; current deposits are the most significant factor in total deposits. The estimates derived in ARDL show that there is no significant relationship between mobile payments and deposits in the short and long run, while retail payment system transactions have a significant and negative relationship due to its strong relationship with cash withdrawals, particularly cash withdrawals by government salary. The results shown in the control variables indicate that money supply and oil price are important factors in increasing deposits while inflation decreases current deposits because of the loss of purchasing power. Overall, the results indicate that while the electronic payment system is still evolving in Iraq, the use of cash remains at a high level, which necessitates further efforts to boost and reinforce the non-cash payment policy, increase financial and digital awareness, and strengthen the technical systems to promote the efficiency of electronic payment systems and their ability to contribute effectively to the mobilization of deposits within the banking sector.

Keywords: Electronic payment, retail payment system, bank deposits, monetary liquidity, ARDL Model.

Conclusions:

1. The indicators showed that the volatility and the unstable increase in mobile electronic payments compared to financial transactions processed by the retail payment system (IRPSI) has been observed and that the electronic payment infrastructure is gradually expanding in Iraq.
2. Although electronic payment services have been developed considerably, non-cash payments are still small compared to the size of the Iraqi economy. It shows a slow shift towards a digital economy and a high dependence on cash in society.
3. The graphical analysis revealed that the time series of total deposits is closely followed by current deposits indicating that current deposits are the most significant component of total deposits.

4. The coefficients of the short and long-run mobile electronic payment channels were both positive, but not statistically significant, indicating that this channel is still not at a level of diffusion to produce a meaningful impact on bank deposits.
5. IRPSI was found to have a negative and significant influence on deposits in both short and long term. This can be explained by the fact that many of the payments that flow through this system are cash withdrawals, and thus naturally drive down the amount of deposits, not increases. This is especially seen in the cash withdrawals related with government employee salary payments, where most salary cards are mainly used for cash withdrawal, and not for electronic payment. This adds to the use of cash and reduces money in the banking system.
6. The control variables suggested that the overall macroeconomic conditions affecting liquidity and economic activity are important determinants of bank deposits, and that the banking sector is sensitive to the overall macroeconomic conditions. An increase in broad money supply leads to an increase in money supply deposits and inflation causes money supply deposits to fall because of diminished purchasing power and increased consumer spending. In parallel, the increase in global oil prices is improving the levels of deposit through stimulating government revenues and the activity of the private sector.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد (03) ، الصفحات 132- 151

أثر الدفع الإلكتروني على حجم الودائع في القطاع المصرفي العراقي: دراسة تحليلية قياسية

صبيان طارق سعيد الاعرجي*
قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الرمادي، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2025 –11–20
- تاريخ ارسال التعديلات: 2025 –12–01
- تاريخ قبول النشر: 2025 –12–04
- تاريخ النشر: 2026 –09–25

***المؤلف المراسل:**
صبيان طارق سعيد الاعرجي
Sebyan.tareq@uoanbar.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:

يهدف البحث إلى قياس أثر الدفع الإلكتروني في تعزيز حجم الودائع داخل الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة من كانون الثاني 2018 إلى أيلول 2025، اعتماداً على منهجية تحليلية قياسية شملت التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL). وقد استخدمت الدراسة مؤشري الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول والحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة كمتغيرات مستقلة، مقابل إجمالي الودائع والودائع الجارية كمتغيرات تابعة، مع تضمين عرض النقد، التضخم، وأسعار النفط كمتغيرات ضابطة. أظهرت النتائج وجود توسع تدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، ولاسيما نظام الدفع بالتجزئة، في حين بقي الدفع عبر الهاتف المحمول محدود الأثر. كما تبين أن الودائع الجارية تمثل المكوّن الأكثر تأثيراً في إجمالي الودائع. وكشفت تقديرات ARDL أن الدفع عبر الهاتف المحمول لا يُحدث أثراً معنوياً على الودائع في الأجلين القصير والطويل، بينما أظهرت الحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة أثراً سلبياً ومعنوياً نتيجة ارتباطها أساساً بالسحوبات النقدية، خصوصاً سحب الرواتب الحكومية. كما بينت المتغيرات الضابطة أن عرض النقد وأسعار النفط يعززان الودائع، في حين يسهم التضخم في تقليص الودائع الجارية عبر تآكل القوة الشرائية. وتشير النتائج مجتمعة إلى أن البنية التحتية للدفع الإلكتروني في العراق تشهد نمواً تدريجياً، إلا أن اعتماد المجتمع على النقد ما يزال مرتفعاً، مما يستلزم تعزيز سياسات الدفع غير النقدي، وزيادة الوعي المالي والرقمي، وتطوير الأنظمة التقنية لضمان رفع كفاءة المدفوعات الإلكترونية ودعم قدرتها على تعزيز تعبئة الودائع المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، نظام الدفع بالتجزئة، الودائع المصرفية، السيولة النقدية، نموذج ARDL.

المقدمة:

يُعَد ظهور النقود الإلكترونية بوصفها شكلاً جديداً من أشكال النقود أحد أبرز التحوّلات التي شهدها النظام النقدي العالمي، وهو التغيير الجوهري الثاني في شكل النقود منذ استبدال النقود الورقية بالنقود المسكوكة في العصور الوسطى. وفي السنوات الأخيرة ومع انتشار الأجهزة الإلكترونية ونمو اقتصاد الشبكات، فضلاً عن المزايا التي تتمتّع بها النقود الإلكترونية من حيث خفض تكاليف المعاملات وتعزيز الأمان مقارنةً بالنقود التقليدية، شهدت معاملات الدفع الإلكترونية توسعاً متسارعاً في مختلف الاقتصادات. في هذا السياق، يبرز الدفع الإلكتروني بوصفه آلية فعّالة يُمكن أن تسهم في جذب المدخرات إلى الجهاز المصرفي من خلال تقليص حجم النقد المتداول خارج النظام المالي الرسمي، وتحفيز الأفراد والمؤسسات على إيداع أموالهم في المصارف لاستخدامها عبر القنوات الرقمية. حيث يُتوقع أن يؤدي انتشار هذه الوسائل إلى زيادة حجم النقد داخل الجهاز المصرفي، الأمر الذي يعزز قدرة المصارف على توظيف مواردها المالية بشكل أكثر كفاءة في مجالات الإقراض والاستثمار، ويسهم في رفع كفاءة السياسة النقدية.

وانعكاساً لهذه التحولات العالمية، يشهد النظام المالي والمصرفي في العراق خلال السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً نحو تبنّي تقنيات الدفع الإلكتروني بوصفها أداة أساسية لتحديث بيئة التعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد الورقي في المعاملات اليومية. وقد أسهمت المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي في مجال الدفع الإلكتروني في تحقيق توسّع تدريجي في استخدام بطاقات الدفع، وأجهزة نقاط البيع، والمحافظ الإلكترونية، مما يعكس توجهاً استراتيجياً نحو بناء اقتصاد رقمي أكثر شفافية وكفاءة. وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الدفع الإلكتروني على حجم الودائع في القطاع المصرفي العراقي خلال المدة من كانون الثاني 2018 إلى أيلول 2025.

بناءً على ما سبق، قُسمت الدراسة الى أربع مباحث، تناول المبحث الأول المنهجية إضافة الى مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتضمن المبحث الثاني التأصيل النظري للدفع الالكتروني، في حين خصص المبحث الثالث الجانب التحليلي والتطبيقي لمتغيرات الدراسة، وأخيراً خصص المبحث الرابع لاستعراض اهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

يستعرض هذا المبحث الفقرات الأساسية لمنهجية البحث على وفق الآتي:

1. مشكلة البحث:

على الرغم من التوسع النسبي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في العراق خلال السنوات الأخيرة، ما يزال حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي مرتفعاً مقارنة بالعملة داخل الجهاز المصرفي، مما يعكس استمرار اعتماد الأفراد على التعامل النقدي المباشر وضعف استجابة سلوكهم المالي للتحول الرقمي. ومن هنا تنشأ مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

"إلى أي مدى أسهم انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز تعبئة الودائع المصرفية في العراق من خلال تحويل النقد المتداول خارج النظام المالي الرسمي إلى داخله؟"

2. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

- إذ يسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين التحول الرقمي والسيولة المصرفية في الاقتصادات النامية.
- يقدم تقديراً كمّياً لمدى فعالية سياسات الدفع الإلكتروني في جذب الودائع الى القطاع المصرفي العراقي.

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- تحليل الاتجاهات الزمنية لتطور مؤشرات الدفع الإلكتروني وحجم الودائع داخل الجهاز المصرفي في العراق خلال المدة من شهر كانون الثاني 2018 الى شهر أيلول 2025.
- قياس أثر الدفع الإلكتروني على حجم الودائع داخل الجهاز المصرفي في العراق باستخدام نماذج القياس الاقتصادي.

4. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها أنَّ لانتشار الدفع الإلكتروني أثراً معنوياً موجباً في زيادة حجم الودائع داخل الجهاز المصرفي العراقي.

5. مجتمع وعينة البحث:

تمثلت عينة الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي، اما الحدود الزمانية فتمثلت بالفترة من شهر كانون الثاني عام 2018 الى شهر أيلول عام 2025.

6. أسلوب البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي القياسي الذي يجمع بين التحليل الوصفي للاتجاهات الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتحليل الكمي باستخدام نماذج القياس الاقتصادي، وتحديداً نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لقياس طبيعة العلاقة بين مؤشرات الدفع الإلكتروني وحجم الودائع داخل الجهاز المصرفي العراقي. وقد استند التحليل إلى البيانات الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال المدة من كانون الثاني 2018 إلى أيلول 2025.

7. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الدفع الإلكتروني وآثاره في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، ولعلّ من أبرزها أثره في حجم الودائع وجذب المدخرات داخل القطاع المصرفي. فقد أجرى كرغلي وبلوناس (2021) دراسة تناولت دور أنظمة الدفع الإلكتروني في الحدّ من أزمة السيولة النقدية في الجزائر ولا سيّما خلال فترة جائحة كورونا، حيث أظهرت نتائجها أن تأخر تعميم استخدام الدفع الإلكتروني إلى جانب ازدياد الطلب على النقد الملموس يُعدّان من أبرز العوامل المسببة لأزمة السيولة النقدية التي واجهتها الجزائر، كما بيّنت أن الدفع الإلكتروني يُمثل حلاً فاعلاً للتخفيف من حدة هذه الأزمة في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة. وفي السياق ذاته، أجرى Oke and Olaiya (2023) دراسة هدفت إلى تحديد أثر أنظمة الدفع الإلكتروني على تعبئة الودائع في مصارف الودائع النقدية في نيجيريا، مع التركيز على إيجاد المزيج الأمثل من أدوات الدفع الإلكتروني القادر على تعزيز إجمالي الودائع المصرفية، وقد أظهرت النتائج أن كلاً من معدل التحويل الإلكتروني للأموال (RPTV) والتحويل الإلكتروني الوطني (NEFT) يرتبطان بعلاقة سلبية وغير معنوية مع الودائع، في حين وُجدت علاقة إيجابية بين كل من المعروض النقدي والدفع الفوري الوطني (NIP) وودائع المصارف، وخلصت الدراسة إلى غياب علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الدفع الإلكتروني وتعبئة الودائع في القطاع المصرفي النيجيري. أما دراسة Duong et al. (2023) فقد تناولت أثر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على نمو الودائع لعينة مكوّنة من 31 مصرفاً في فيتنام خلال الفترة (2010–2020)، وأظهرت أن المصارف التي تُوفر تطبيقات مصرفية عبر الهاتف المحمول تحقق نمواً في الودائع أعلى بنسبة 10.64% مقارنةً بغيرها، مما يشير إلى أن تبنّي التقنيات المصرفية الرقمية يُسهم بفاعلية في تعزيز قدرة المصارف على جذب الودائع وتحسين سيولتها. اما هاشم وحسن (2025) فقد قاما في دراستهما بتحليل أثر تبنّي أدوات الدفع الإلكتروني على قدرة المصارف العراقية في استقطاب مدخرات الجمهور خلال الفترة من 2017 إلى 2022. ومن خلال تحليل الجداول والاشكال البيانية، توصّل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية بين استخدام أدوات الدفع الإلكتروني وحجم المدخرات لدى المصارف. وأخيراً، تناول Rojek and Stoika (2025) أثر تطوّر الخدمات المصرفية الإلكترونية على الودائع المصرفية في بولندا، بهدف تحليل اتجاهات التحول الرقمي في الجهاز المصرفي وبيان انعكاسها على نمو الودائع، وقد أظهرت نتائج النمذجة القياسية وجود علاقة طردية معنوية بين عدد المستخدمين النشطين للخدمات المصرفية الإلكترونية ونمو الودائع، مما يشير إلى أن تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية يسهم في جذب المزيد من الودائع وتوسيع قاعدة العملاء.

تتميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على الاقتصاد العراقي وتحليل أثر عمليات الدفع الإلكتروني على حجم الودائع المصرفية وذلك خلال المدّة الممتدة من كانون الثاني 2018 حتى كانون الأول 2024. كما تعتمد الدراسة على نماذج القياس الاقتصادي (Econometric Models) لقياس طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث بدقة واستخلاص النتائج الكمية التي تعزز الفهم النظري للتأثيرات الاقتصادية للدفع الإلكتروني.

المبحث الثاني: التأصيل النظري

أولاً: نبذة عن الدفع الالكتروني

منذ نشأتها أدّت النقود أدواراً متعددة في الاقتصاد، أبرزها تخزين القيمة، ووسيلة الدفع، وأداة التداول، مما جعلها ركيزة أساسية في الأنشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من ثبات خصائصها الجوهرية ووظائفها الأساسية عبر الزمن، فإن شكلها الخارجي وآليات استخدامها قد شهدت تطوراً ملحوظاً مع التغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي. وقد أسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحفيز الابتكار المالي المستمر، لتبدأ النقود مساراً جديداً نحو الصيغ الرقمية والإلكترونية (Qi, 2023: 1). إذ اقتحمت شركات التكنولوجيا الكبرى القطاع المالي مستفيدةً من قدراتها التقنية ومن قواعد بياناتها الواسعة حول سلوك العملاء لتقديم مجموعة متنامية من الخدمات المالية الرقمية (Demirgüç-Kunt et al., 2018: 7). ونتيجة التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والمنافسة الشديدة في القطاع المصرفي، أصبح الاعتماد على الخدمات المصرفية الإلكترونية يتزايد تدريجياً لتصبح قناة رئيسية لتوزيع الخدمات المالية (Osakwe et al., 2022: 90). وتتميز الخدمات المصرفية الإلكترونية عن الخدمات التقليدية باستخدام مجموعة متنوعة من قنوات الخدمة الجديدة، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية الهاتفية، وأجهزة الصراف الآلي، التي تتيح للعملاء الوصول إلى الخدمات على مدار الساعة. كما تُسهم هذه الأنظمة في زيادة سرعة العمليات ودقتها، وحماية سرية معاملات العملاء، وتعزيز الراحة في الوقت نفسه (Torki et al., 2020: 117). وعلى الرغم من غياب توثيق دقيق لأول عملية دفع إلكتروني في التاريخ، يُعد عام 1870 محطة مفصلية في هذا المجال، إذ شهد ابتكار شركة ويسترن يونيون (Western Union) أول نظام لتحويل الأموال إلكترونياً، الأمر الذي مثّل الانطلاقة الفعلية لتطور أنظمة الدفع الرقمية الحديثة (Mushkudiani, 2018: 64). وقد شهد القطاع المصرفي تحولاً جذرياً بفضل تبنّي التكنولوجيا الحديثة ولا سيما الأنظمة المرتبطة بالدفع الإلكتروني، فقد مكّن هذا التطور المؤسسات المصرفية من تجاوز الأساليب التشغيلية التقليدية والتركيز على استراتيجيات وسياسات أكثر تطوراً لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي. ومع التوسع المتزايد في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني بدأت هذه الأنظمة تحل محل وسائل الدفع التقليدية تدريجياً من خلال تقديم خدمات مالية رقمية متعددة تُعرف بالخدمات المصرفية الإلكترونية، والتي جاءت بصيغ متنوعة تلائم احتياجات العملاء وتتكيف مع طبيعة العمليات التجارية الحديثة (Onwuchekwa et al., 2023: 108). حيث أدّى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى فتح آفاق واسعة للابتكار في أنظمة الدفع الإلكتروني، مما أتاح تبادل السلع والخدمات دون الحاجة إلى استخدام النقد المادي. لهذا أسهمت وسائل الدفع غير النقدي في تقليص الدور التقليدي للنقود الورقية كوسيط مباشر للتبادل من خلال تمكين المعاملات القائمة على التحويلات الإلكترونية (Tee and Ong, 2016: 2–3). وفي السنوات الأخيرة أصبحت المدفوعات الرقمية جزءاً أساسياً من المعاملات المالية الشخصية والتجارية، متضمنةً المحافظ الرقمية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمدفوعات اللاتلامسية، إذ شهد العالم زيادة ملحوظة في اعتماد الأفراد والمؤسسات على هذه التقنيات، لاسيما مع تفشي جائحة كوفيد-19 التي سرّعت من وتيرة التحول نحو القنوات الرقمية وعززت الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني كخيار آمن وفعّال (Calderon, 2024: 182).

ثانياً: مفهوم الدفع الالكتروني

يُعَد الدفع الإلكتروني أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في القطاع المالي، ويُقصد به الوفاء الإلكتروني بقيمة السلع والخدمات المتعاقد عليها باستخدام إحدى وسائل أو أدوات السداد الإلكترونية، وهو شكل من أشكال الدفع غير المادي الذي يتم عبر شبكات اتصال إلكترونية باستخدام أدوات تُعرف بوسائل الدفع الإلكتروني دون الحاجة إلى استخدام النقد الملموس (كرغلي وبلوناس، 2021: 120). حيث يتلقى مُصدر النقود الإلكترونية أي مزود الخدمات المالية المرخص أولاً مبلغاً مساوياً من العملات القانونية من العملاء قبل إصدار النقود الإلكترونية، ويمكن للعملاء استرداد هذه النقود الإلكترونية في نقاط البيع (POS) التابعة لمقدمي الخدمات المالية المرخصين، أو استخدامها في عمليات الشراء عبر مواقع التجارة الإلكترونية، ودفع فواتير الخدمات، وإعادة شحن الهواتف المحمولة، وغيرها من العمليات، وذلك وفقاً للضوابط والشروط التي يحددها مزود الخدمة المالي المرخّص (Nizam, 2022: 3). وقد تناولت دراسات متعددة مفهوم المدفوعات الإلكترونية بوصفها أشكالاً متنوعة من المعاملات المالية التي تُنفذ من خلال أدوات رقمية، مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية، والعملات المشفّرة، إذ أسهمت هذه الأدوات في إحداث تحول جوهري في الأنظمة المالية من خلال تعزيز دور التكنولوجيا المحمولة وإعادة تصميم إجراءات الدفع (Calderon, 2024: 183). وتشير المدفوعات الإلكترونية كذلك إلى أي تحويل للقيمة يتم عبر الأجهزة أو القنوات الرقمية، وتشمل وسائل مثل التحويلات المصرفية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، ورموز الاستجابة السريعة (QR)، وبطاقات الائتمان أو الخصم، بما يسهم في تقليص الاعتماد على النقد المادي (Aguilar et al., 2024: 2). وفي سياق آخر، يُقصد بالدفع الإلكتروني إتمام عملية تحويل الأموال من طرف إلى آخر عبر وسيط حاسوبي

مع تدخل محدود فقط لإدخال بيانات الدفع، مثل دفع رواتب الموردين والبائعين والموظفين إلكترونياً بلمسة زر واحدة (Josephine, 2021: 548). كما يُشير الدفع الإلكتروني بوجه عام إلى تحويل قيمة مالية من دافع إلى مستفيد عبر آلية إلكترونية تتيح للأفراد إدارة معاملاتهم المالية عن بُعد بكفاءة وسهولة (Oney et al., 2017: 396–398).

ثالثاً: وسائل الدفع الالكتروني

مع التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات، لم يعد العملاء بحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية لتنفيذ معاملاتهم المالية، إذ باتت الخدمات المصرفية الإلكترونية متاحة على مدار الساعة ودون الحاجة للتواصل المباشر مع موظفي المصرف. وتمتاز هذه الخدمات بأنها لا تتطلب تجهيزات تقنية معقدة أو أجهزة إضافية متخصصة، حيث يستطيع العملاء الوصول إلى حساباتهم وإجراء مختلف العمليات المصرفية عبر الإنترنت باستخدام الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي (Rojek and Stoika, 2025: 720-721). ويعد ظهور التجارة الالكترونية سبباً رئيسياً لوجود وسائل دفع حديثة تتلاءم مع الطابع الالكتروني لإنجاز هذه المعاملات، وفي ضوء ذلك ظهرت العديد من وسائل الدفع الالكترونية والتي من أبرزها (مهدي، 2024: 3):

- البطاقات الائتمانية (Credit Card): تعد البطاقات من أكثر وسائل الدفع الإلكتروني شيوعاً واستخداماً في المعاملات عبر الإنترنت، وتشمل هذه البطاقات بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر، إلا أنّ بطاقات الائتمان تُعد الوسيلة الأكثر انتشاراً في عمليات الشراء الإلكتروني نظراً لما توفره من مرونة وأمان في الدفع. وتُعد بطاقات شركتي فيزا (Visa) وماستركارد (MasterCard) من أبرز وأوسع بطاقات الائتمان استخداماً على المستوى العالمي.
- المحفظة الالكترونية (E-Walt): شكل من أشكال الحساب المدفوع مقدماً يخزن البيانات المالية للمستخدم، وهو نوع من خدمات الدفع عبر الإنترنت على سبيل المثال لا الحصر (PayPal و Google Pay وApple Pay) حيث تساعد العملاء على إجراء مدفوعات مسبقة وتحويلات مصرفية لتغطية المدفوعات عبر الإنترنت، وان آلية عمل المحفظة الإلكترونية تبدأ عندما يفتح العميل حساباً مصرفياً ويقوم بتنزيل تطبيق المحفظة الإلكترونية للمصرف على هاتفه المحمول، حيث يسمح التطبيق للعميل بالدفع إلى التاجر، وتحويل الأموال إلى محافظ أخرى لنفس المصرف او المصارف الأخرى، وتلقي الأموال من حسابات المحافظ الإلكترونية الأخرى، والصرف ودفع الفواتير.
- النقود الالكترونية (Electronic money): تعتبر النقود الالكترونية إحدى الوسائل المستحدثة للتعامل التجاري من خلال شبكة الانترنيت وهي ان كانت تتشابه مع النقود العادية في بعض خصائصها وسماتها إلا انها تختلف لكونها عملة الكترونية وليست مصنوعة من الورق او المعدن.
- الدفع عن طريق الهاتف المحمول (Mobile Payment): تعد من أسرع أنواع أنظمة الدفع الإلكتروني نظراً لأنك تحتاج فقط إلى تنزيل البرنامج، ومن ثم ادخال بيانات بطاقتك الائتمانية للبدء بتسديد المدفوعات، وبعد ذلك يتم إجراء المدفوعات على الفور.

ومما سبق؛ تُعَد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من أبرز الابتكارات في القطاع المالي خلال السنوات الأخيرة، إذ تُمكّن العملاء من الوصول إلى حساباتهم المصرفية ومتابعة مختلف العمليات المالية وتنفيذ التحويلات والمعاملات المحلية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وتوفر هذه الخدمات نظام إشعارات فورية عبر الرسائل النصية القصيرة عند تنفيذ أي عملية مالية، مما يعزّز من شفافية التعاملات ويرفع مستوى ثقة العملاء بالمؤسسات المصرفية (Rakipi et al., 2023: 246). كما تسهم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال إتاحة إمكانية استخدام رقم الهاتف كحساب مصرفي فعّال، ما يتيح للأفراد غير المشمولين سابقاً بالنظام المصرفي الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسهولة، ويُسهم في دمج فئات أوسع من المجتمع ضمن الدورة الاقتصادية (Josephine, 2021: 548). كما يتمكن سكان الأرياف عبر خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول من الوصول بسرعة وكفاءة إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الإنفاق، والتسوق، والتحويلات المالية، وإدارة الثروات، ما يوفر عليهم الوقت والجهد ويُسهّل دفع فواتير الخدمات. بالإضافة إلى ذلك تتيح تقنية الإنترنت عبر الهاتف المحمول لمستخدمي هذه الخدمات الوصول السهل إلى المعلومات، مما يخفف من مشكلة عدم تناسق المعلومات أثناء إجراء المعاملات المالية، وهو ما يُعد مفيداً بشكل خاص للأسر الريفية (Wu et al., 2023: 2218).

رابعاً: أهمية وفوائد الدفع الالكتروني

أصبح تطبيق مفاهيم وتقنيات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات المصرفية موضوعاً بالغ الأهمية لجميع المؤسسات المالية، بل بات يُعد شرطاً أساسياً لتعزيز القدرة التنافسية على المستويين المحلي والعالمي. وقد أسهم التقدم التكنولوجي في رفع مستوى جودة وكفاءة الخدمات المصرفية من خلال تطوير آليات تقديمها وتسهيل الوصول إليها. ففي أبسط صور هذا التطور، أتاح استخدام نقاط البيع (POS) والشبكات الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي (ATMs) وأجهزة الإيداع الذاتي للعملاء إمكانية تنفيذ معاملاتهم المصرفية خارج نطاق ساعات العمل الرسمية وبمستوى أكبر من السهولة والمرونة (Ezie et al., 2023: 13). ويمكن توضيح أبرز المزايا التي يحققها الدفع الإلكتروني كما يأتي:

- تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بسهولة الاستخدام، كما توفر لحاملها الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، مع تجاوز الحدود المكانية والزمنية، بمعنى إجراء العمليات في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى التنقل.
- تعد وسائل الدفع الإلكتروني أقوى ضمان لحقوق البائع، وتساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبء متابعة

ديون العملاء، لأن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة لوسائل الدفع الإلكتروني (كرغلي وبلوناس، 2021: 121).

- يسهم انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز حجم الودائع المصرفية، إذ يؤدي اعتماد الأفراد والمؤسسات على الوسائل الإلكترونية في تنفيذ معاملاتهم المالية إلى تقليص الاعتماد على النقد المتداول، مما يدفعهم إلى الاحتفاظ بأموالهم داخل الجهاز المصرفي.
- تحقق المصارف مصادر دخل إضافية غير مرتبطة بالفوائد من خلال تقديم منصات وخدمات الدفع الإلكتروني، ويتم ذلك عبر الرسوم والعمولات وغيرها من الإيرادات المكتسبة نتيجة الترابط والتعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، مما يسهم في تعزيز الإيرادات التشغيلية وتنويع مصادر دخلها (Ikoh et al., 2024: 812).
- يمكن للمدفوعات الالكترونية أن تُخفّض الأعباء المالية على المستفيدين من خلال تقليل تكاليف تنفيذ المعاملات. كما تمنح هذه المدفوعات درجة أعلى من التحكم والمتابعة، حيث تُمكّن مُرسلي الحوالات من التأثير بشكل أكبر على كيفية إنفاق المستلمين للأموال، بما في ذلك توجيه جزء منها نحو الادخار.
- تعمل أنظمة الدفع الإلكترونية على تسريع عملية تحويل الأموال، وهو عامل بالغ الأهمية خاصة في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية. كما توفر هذه الأنظمة مستوى أعلى من الأمان مقارنة بحمل مبالغ نقدية كبيرة، وهو أمر ضروري بشكل خاص في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تكون مخاطر الفقد أو السرقة مرتفعة (Twaliwi et al., 2023: 75).

ونستنتج أن فوائد استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية مقارنة بوسائل الدفع التقليدية، تشمل الراحة، والسلامة، والأمن، وإمكانية تتبّع الإنفاق الفردي، فضلاً عن خفض تكاليف التعامل مع النقد وإجراءات الطباعة، وتعزيز تعبئة المدخرات، وضمان بقاء معظم النقد داخل النظام المصرفي. كما تسهم هذه الأنظمة في تسهيل تصميم المنتجات المالية وتوفير معلومات قيّمة تساعد الجهات الحكومية في عملية اتخاذ القرار (علي وعلي، 2024: 113–114).

خامساً: تحديات الدفع الالكتروني

تشير أنظمة الدفع الإلكترونية إلى المنصات الرقمية التي تُسهّل شراء وبيع السلع والخدمات بين المستهلكين والتجار، وتتيح هذه الأنظمة للعملاء إجراء المعاملات بسلاسة من أجهزتهم الشخصية، مما يُسهم في سد الفجوة بين المشترين والبائعين ويُعزز نمو السوق الإلكتروني. وتشمل طرق الدفع عدة أنواع، مثل المحافظ الإلكترونية، وبطاقات الائتمان والخصم، والتحويلات المصرفية، والدفع عبر الهاتف المحمول (Ha and Nguyen, 2025: 1315). وقد أثّرت تكنولوجيا المعلومات مؤخراً بشكل جوهري في العمليات المصرفية، سواء على مستوى المعاملات أو تقديم الخدمات، حيث وفرت قنوات إلكترونية تُسهّل إجراء الخدمات المالية بكفاءة، مما أسهم في تقليل طوابير الانتظار داخل الفروع المصرفية، وخفض النفقات الإدارية، والتقليل من التعقيدات المرتبطة بالأنماط التقليدية للخدمات المصرفية. ومع ذلك، فإن تبنّي الخدمات المصرفية الإلكترونية لا يخلو من التحديات، إذ تُعدّ مخاطر الوصول غير المصرَّح به إلى البيانات، وفقدان المعلومات، والأنشطة الاحتيالية من أبرز العيوب والمخاطر المحتملة التي تواجه هذا النوع من الخدمات (Quartey, 2018: 120). لهذا تستدعي هذه التحديات تقييم التدابير اللازمة في مرحلة مبكرة لمعالجة المشكلات المحتملة أثناء عملية الدفع (Alzoubi et al., 2022: 1370). حيث تتنوع تحديات المدفوعات الإلكترونية بين تحديات تتعلق بالقيود والقوانين والوعي وثقافة بعض المجتمعات، إذ يحتاج هذا النوع من القيود إلى زيادة الوعي بأهمية المدفوعات الإلكترونية وتغيير القوانين التي من شأنها تسهيل المدفوعات الإلكترونية والتحديات المتعلقة بأمن المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات، إذ يُمكن تلخيص أبرز التحديات كما يأتي (مهدي، 2024: 4):

- القيود: في كل نظام دفع يوجد حد فيما يتعلق بعدد المعاملات التي يمكنك القيام بها في اليوم والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكنك سحبه.
- الحاجة إلى الوصول إلى الإنترنت: عندما لا يكون لديك اتصال بالإنترنت لا يمكنك التعامل مع حسابك عبر الإنترنت.
- خطر التعرض للاختراق: يمكن اختراق نظام الدفع الإلكتروني في أي وقت إذا لم يكن لديهم نظام أمان قوي ويمكن أيضاً اختراق مستخدمي الدفع الإلكتروني إذا لم يتبعوا اللوائح الأمنية.
- الهوية الكاذبة: لا توجد وسيلة للتحقق مما إذا كان الشخص الذي يدخل المعلومات عبر الإنترنت هو نفس الشخص.

سادساً: الدور الاقتصادي للدفع الإلكتروني

يُسهم التحول الرقمي المتسارع في إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية عالمياً، بدءاً من إنتاج السلع والخدمات ووصولاً إلى توزيعها وتسويقها وأساليب تداولها عبر الحدود، وفي هذا السياق اكتسبت أنظمة الدفع الالكترونية مثل بطاقات الخصم والائتمان ومدفوعات الهاتف المحمول انتشاراً واسعاً وأصبحت أحد أهم مكونات البنية المالية الحديثة (Agarwal et al., 2024: 2551). وتؤدي وسائل الدفع الالكتروني الى تعزيز كفاءة نظام الدفع والأداء المصرفي، إذ إنّ المدفوعات النقدية تنطوي على تكاليف متعددة تؤدي إلى تدنّي مستوى الكفاءة؛ مثل الحاجة إلى مراجعة أجهزة الصراف الآلي لسحب النقود، واحتمالات تلفها أو فقدانها بالنسبة للمستخدمين، فضلاً عن تكاليف سكّ العملات ونقلها وتخزينها بصورة آمنة من جانب الجهات المصدرة (García-Merino et al., 2025: 5). إذ توصل الشرابي (2024) الى الأثر الإيجابي لعمليات الدفع الالكتروني على الأداء المالي للمصارف من خلال زيادة مستوى الربحية وتقليل التكاليف التشغيلية. أيضاً أظهرت دراسة Ikoh et al. (2024) ان المدفوعات الإلكترونية عبر أجهزة الصراف الآلي وتطبيقات الهاتف المحمول لها تأثير

إيجابي على ربحية وكفاءة المصارف في نيجيريا، مما يشير إلى أن زيادة الاعتماد على هذه المدفوعات يُعزز الأداء المالي للمصارف. كما يمكن لانتشار وسائل الدفع الإلكتروني أن يوفّر مستوى أعلى من الراحة للمستهلكين مقارنةً بالأساليب التقليدية، الأمر الذي قد يسهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي يولّد ضغوطاً تضخمية ناتجة عن جانب الطلب (Fadli and Devia, 2023: 206). حيث يُمكن تفسير هذا الأثر من خلال انخفاض تكاليف المعاملات وسهولة تصفية الأصول المالية التي توفرها أنظمة الدفع الإلكترونية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة سرعة دوران النقود في الاقتصاد، حيث وفقاً لنظرية كمية النقود فإن ارتفاع سرعة الدوران يُترجم عادةً إلى ضغوط تضخمية أعلى (Şahin and Koç, 2021: 12). أما من الجانب السلوكي، تُشير الدراسات إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني قد تسهم في زيادة الميل إلى الإفراط في الإنفاق، حيث وفقاً لمنظّري التمويل السلوكي فإن ألم الانفصال عن المال يكون أشدّ عند استخدام النقد المادي مقارنةً بوسائل الدفع الإلكترونية، مما يجعل عمليات الإنفاق عبر القنوات الرقمية أقل استشعاراً للقيود المالية وأكثر اندفاعاً (Sarkar and Das, 2018: 10-11). وتؤثر المدفوعات الإلكترونية في سلوك المستهلك من خلال قناتين رئيسيتين؛ تتمثل الأولى في خفض تكاليف المعاملات، إذ تُقلّل هذه الأنظمة الحاجة إلى تخزين العملات الورقية والمعدنية ونقلها وعدّها، بما يسهم في تبسيط عمليات الدفع وتعزيز كفاءتها. أما القناة الثانية فتتعلق بتأثيرات الهِبَة (Endowment Effect)، حيث يُضعف الدفع الإلكتروني الارتباط النفسي للمستهلك بأمواله مقارنةً بالتعامل النقدي المباشر، مما يزيد من قابلية الإنفاق (Agarwal et al., 2024: 2551).

من جانبٍ آخر، أظهرت دراسة Twaliwi et al. (2023) أن أنظمة الدفع الإلكتروني، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS) وعمليات الدفع عبر الإنترنت، كان لها تأثيرٌ إيجابيٌّ ملموس على النمو الاقتصادي في نيجيريا، إذ بيّن التحليل أن اعتماد هذه الأنظمة أسهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي. ويُعزى ذلك إلى أن توافر أنظمة الدفع الإلكترونية يُسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال رفع مستويات الاستهلاك، الأمر الذي يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج والتوسع في النشاط الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من ارتفاع فرص العمل وتحسن مستويات الدخل كما هو موضح في الشكل (1). وفي نهاية المطاف تؤدي هذه السلسلة من التأثيرات المتتابعة إلى دعم النمو الاقتصادي وتعزيز استدامته (Zandi et al., 2016: 4).



شكل (1) أثر الدفع الالكتروني على الاستهلاك ومستوى الإنتاج
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Zandi et al. (2016)

ويجادل مؤيدو المدفوعات الالكترونية، بمن فيهم مقدمو الخدمات من القطاع الخاص، بأن اعتمادها يمكن أن يُسرّع النمو الاقتصادي من خلال عدد من القنوات (Aguilar et al., 2024: 2-3):

- تُعد المدفوعات الالكترونية أكثر كفاءة وأسرع وأقل تكلفة مقارنة بوسائل الدفع التقليدية مثل النقد أو الشيكات، مما يُسهم في خفض التكاليف الثابتة للمدفوعات على التجار وعلى الاقتصاد بشكل عام. وبشكل متصل، تُسهم هذه المدفوعات في تسهيل عمليات الشراء عبر الإنترنت، مما يدعم تطوير التجارة الإلكترونية ويعزز نمو الاقتصاد الرقمي.
- يمكن أن يُمثّل الاعتماد المتزايد على المدفوعات الالكترونية بوابة لدخول الأفراد إلى النظام المالي الرسمي، حيث يشجّع على امتلاك الحسابات المصرفية والخدمات المالية الأخرى. وعليه، قد يسهم هذا التحول في توسيع فرص الادخار والحصول على الائتمان، مما يعزز الشمول المالي ويدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- قد يسهم انتشار استخدام المدفوعات الالكترونية في إنتاج مسار رقمي للمعاملات (Digital Footprint)، مما يشجّع مؤسسات القطاع غير الرسمي على الانتقال إلى النظام المالي الرسمي. ونتيجة لذلك، يمكن أن يؤدي هذا التحول إلى ظهور شركات ذات نطاق أوسع، وتكوين سجلات ائتمانية دقيقة، وتوفير فرص أكبر للوصول إلى

الائتمان، وزيادة حجم الاستثمارات، بما يعزز التنمية الاقتصادية ويحد من اقتصاد الظل.

- يمكن أن يسهم استخدام المدفوعات الالكترونية في دفع الرواتب في إضفاء الطابع الرسمي على العمال غير الرسميين، بما يعزز الشمول المالي للأسر ويزيد من إنتاجية الشركات مع انتقالها إلى القطاع الرسمي. حيث يُدخِل كل من أصحاب العمل والموظفين غير الرسميين إلى النظام المالي الرسمي، مدفوعين أولاً بسهولة استخدام المدفوعات الالكترونية، ثم بفوائد الاعتماد على الخدمات المالية. ومن المنظور النظري، يمكن أن يدعم هذا النمو المستدام للشركات ويعزز كفاءتها وإنتاجيتها على المدى الطويل.
- يمكن أن تسهم المدفوعات الالكترونية في تحسين إدارة المالية العامة، من خلال تمكين تحصيل الإيرادات بشكل أكثر كفاءة، بما في ذلك الحد من الأنشطة غير الرسمية، وتسهيل مدفوعات التحويل. وتسهم هذه العملية في تعزيز قدرة المراكز المالية على دعم الاستثمار العام وزيادة استدامة الدين العام، وكلاهما يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وعلاوة على ذلك، تُسهم المدفوعات الإلكترونية في الحدّ من حجم الاقتصاد غير الرسمي، نتيجة ما تتميز به من شفافية وقدرتها على توفير مسار تدقيقي واضح للمعاملات. فالتعاملات الإلكترونية تُقوّض قدرة الأفراد والجهات التجارية على إخفاء الأنشطة غير المُبلّغ عنها أو التهرب من الضرائب، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الحكومية، وبالتالي تعزيز الانضباط المالي ودعم التنمية الاقتصادية (Zandi et al., 2016: 5). كما تؤثر النقود الإلكترونية في بنية المعروض النقدي من خلال إحداث تحول في مكوناته، إذ لا يترتب على استخدامها زيادة في حجم المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2)، وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع داخله، حيث تنتقل بعض مكونات شبه النقود مثل الودائع الادخارية والودائع لأجل إلى مكونات المعروض النقدي الضيق (M1) في صورة ودائع جارية ذات سيولة عالية. ويعني ذلك أن أثر النقود الإلكترونية يتمثل في تحويل السيولة داخل مجموعات العرض النقدي بدلاً من خلق سيولة جديدة، مما يعزّز الطابع العائم للكتلة النقدية داخل M1 دون تغيير الحجم الكلي ضمن M2 (Nugroho et al., 2023: 197). وعلى الرغم من تعدد العوامل المؤثرة في السياسة النقدية، فإن انتشار النقود الإلكترونية يُمثل أحد أبرز المتغيرات الحديثة التي باتت تنعكس بصورة مباشرة على ثلاثة أطراف رئيسية في النظام النقدي؛ المستهلكون، والمصارف التجارية، والبنوك المركزية. ويظهر تأثير النقود الإلكترونية في هذه الجوانب الثلاثة على النحو الآتي (Luo et al., 2021: 2):

- **على مستوى المستهلكين:** تُسهم خصائص النقود الإلكترونية في جعل المعاملات المالية أكثر أمانًا وسرعة وراحة، إذ تُمكّن الأفراد من تنفيذ التحويلات والدفع عبر الوسائط الرقمية دون الحاجة إلى زيارة المؤسسات المالية، مما يُقلّص زمن تنفيذ تعليمات الدفع، ويرفع من كفاءة دوران رأس المال، ويُخفّض التكاليف المرتبطة بالمعاملات المالية.
- **على مستوى المصارف التجارية:** تُعد النقود الإلكترونية قناة تمويل منخفضة التكلفة وسريعة الدوران، كما أنها تقلّل الحاجة إلى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الاحتياطيات الفائضة، ما يُسهم في خفض تكاليف التشغيل وتحسين كفاءة الخدمات وتوسيع نطاق الأنشطة المصرفية. ومع ذلك قد تُسهم النقود الإلكترونية في زيادة درجة عدم اليقين المرتبطة ببعض أنشطة المصارف التقليدية.
- **على مستوى البنوك المركزية**: تؤثر النقود الإلكترونية في كلٍّ من عرض النقود والطلب عليها، بما يزيد من الطابع الذاتي لهذين المتغيرين، ويُضعف من قدرة السلطات النقدية على التحكم الكامل بالكتلة النقدية. وبالتالي قد تتراجع فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية في توجيه النشاط الاقتصادي، مما يفرض تحديات إضافية على البنك المركزي في إدارة الاستقرار النقدي وتطبيق السياسة النقدية بكفاءة.

المبحث الثالث: الجانب التحليلي والتطبيقي

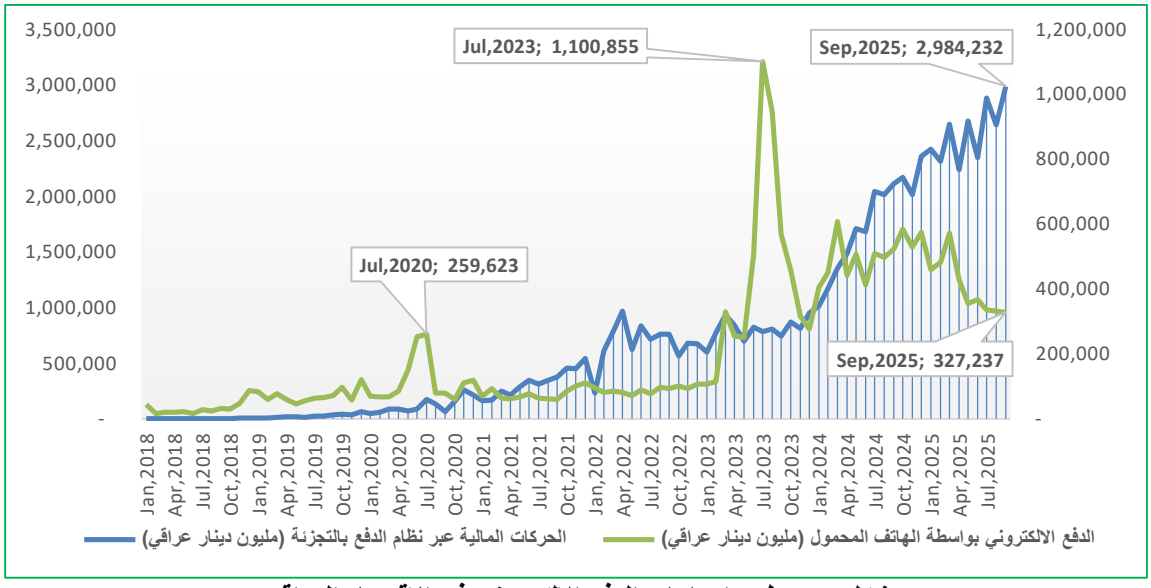
اولاً: واقع الدفع الالكتروني وحجم الودائع

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم عرض بياني لمؤشرات الدفع الإلكتروني في الاقتصاد العراقي، والتي تشمل كلًا من عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول والحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة. كما يتضمن التحليل استعراض مؤشري إجمالي حجم الودائع والودائع الجارية (الودائع تحت الطلب). ويُركّز هذا القسم على تحليل الاتجاهات الزمنية لهذه المؤشرات بشكل بياني، بهدف تتبّع تطورها خلال المدة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2018 ولغاية أيلول/سبتمبر 2025، وذلك لبيان مدى التحول في بيئة المدفوعات الالكترونية وفي سلوكيات الإيداع داخل القطاع المصرفي العراقي خلال فترة الدراسة.

يوضّح الشكل (2) اتجاهات الدفع الإلكتروني في الاقتصاد العراقي خلال المدة من كانون الثاني 2018 ولغاية أيلول 2025، ويُظهر المسار الخاص بالدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول وجود تذبذب واضح في قيمة العمليات خلال السنوات الأولى، وصولاً إلى ذروته الأولى في تموز 2020 عندما بلغت قيمة المدفوعات نحو 259.6 مليار دينار عراقي. وبعد هذا الارتفاع، شهدت العمليات تراجعاً ملحوظاً تلاه استمرار في التذبذب، قبل أن تسجّل ذروة جديدة في تموز 2023 متجاوزةً 1.1 تريليون دينار عراقي. إلا أنّ هذا النمو لم يستمر؛ إذ عاودت القيمة الانخفاض لتصل إلى نحو 327.2 مليار دينار عراقي في أيلول 2025.

أمّا بالنسبة لمؤشر الحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة، والذي يشمل المحافظ الإلكترونية والمقسم الوطني الذي يربط أجهزة الدفع الإلكتروني بين المصارف والمؤسسات المالية بما يتيح استخدام بطاقة الدفع في أجهزة نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATM)، فيكشف الشكل عن اتجاه

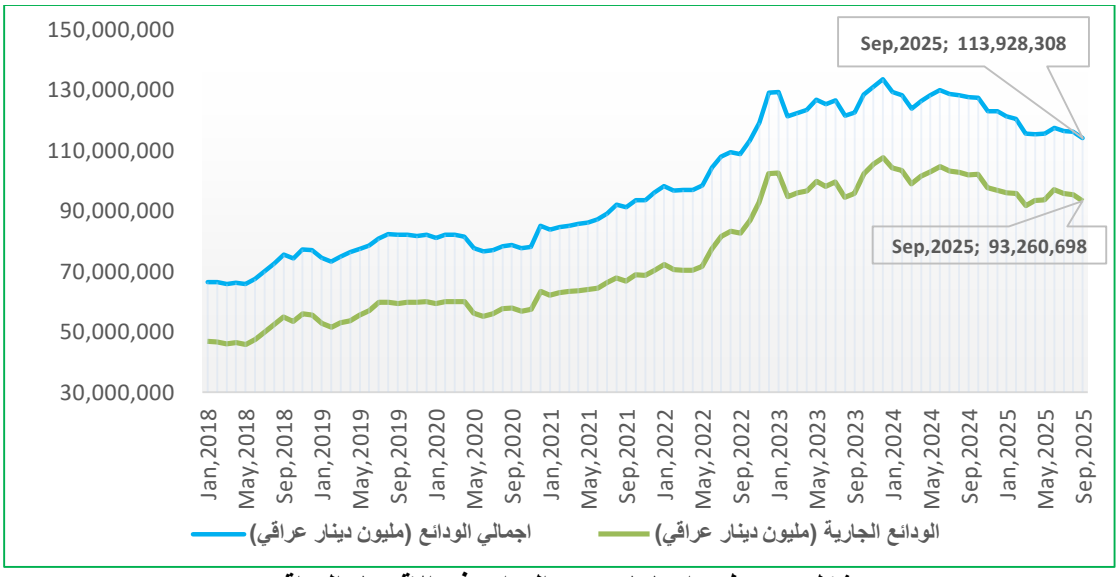
تصاعدي مستمر خلال فترة الدراسة. وقد بلغت قيمة هذه الحركات ذروتها في أيلول 2025 مسجّلةً نحو 2.98 تريليون دينار عراقي، بما يعكس توسعاً متزايداً في استخدام بنى الدفع الإلكتروني داخل النظام المالي العراقي.



شكل (2) تطور اتجاهات الدفع الالكتروني في الاقتصاد العراقي
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي (النشرة الإحصائية الشهرية)

وعلى الرغم من التوسع الواضح في استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، فإنّ حجم التعاملات غير النقدية ما يزال محدوداً مقارنة بحجم الاقتصاد العراقي، إذ بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال المدة من 2018 إلى 2024 ما يزيد على 300 تريليون دينار عراقي. حيث يستمر جزء كبير من الأفراد في الاعتماد على النقد المادي في معاملاتهم اليومية. ويُعد هذا الاعتماد الراسخ على النقد تحدياً بنيوياً أمام التحول نحو الدفع غير النقدي، الأمر الذي يجعل عملية التغيير أكثر تعقيداً وتتطلب جهوداً متواصلة ورؤية استراتيجية طويلة الأجل لتعزيز الشمول المالي وترسيخ ثقافة الدفع الإلكتروني.

ومن جانبٍ آخر، يوضّح الشكل (3) تطوّر كلٍّ من إجمالي حجم الودائع وحجم الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)، حيث يُظهر الشكل أن المؤشرين يتحركان بالاتجاه نفسه وبدرجة التقلب ذاتها تقريباً، مما يشير إلى أن الودائع الجارية تمثل المكوّن الأكثر تأثيراً في إجمالي الودائع مقارنة ببقية أنواع الودائع الأخرى. وقد بلغ حجم الودائع الجارية في نهاية فترة الدراسة، وتحديداً في شهر أيلول 2025 نحو 93.3 تريليون دينار عراقي، في حين وصل إجمالي حجم الودائع في الفترة نفسها إلى نحو 114 تريليون دينار عراقي.



شكل (3) تطور اتجاهات حجم الودائع في الاقتصاد العراقي
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي (النشرة الإحصائية الشهرية)

ثانياً: القياس الاقتصادي لتحليل أثر الدفع الالكتروني على حجم الودائع

لغرض الإجابة عن مشكلة الدراسة واختبار الفرضية يتم تحليل أثر مؤشرات الدفع الإلكتروني في حجم الودائع باستخدام نماذج القياس الاقتصادي (Econometrics) الخاصة بالسلاسل الزمنية للمدة الممتدة من كانون الثاني 2018 ولغاية أيلول 2025، وذلك بالاعتماد على البيانات المستقاة من التقارير الإحصائية السنوية والشهرية الصادرة عن البنك المركزي العراقي. وقد شملت مؤشرات الدفع الإلكتروني كلاً من الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول (E-Payment) والحركات المالية المنفذة عبر نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) باعتبارهما متغيرين مستقلين، في حين استُخدم كل من إجمالي حجم الودائع (Deposits) والودائع الجارية (Current-D.) كمتغيرات تابعة. كما جرى تضمين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ومعدل التضخم (Inflation) وأسعار النفط العالمية (Oil-Price) كمتغيرات ضابطة (Control Variables) بهدف الحدّ من التحيّز وتحسين دقة التقدير للعلاقة الأساسية بين متغيرات الدراسة. وتم تحويل جميع المتغيرات باستثناء معدل التضخم إلى صيغتها اللوغاريتمية (Log-Transformation) لما يوفره هذا التحويل من مزايا قياسية، إذ يسهم في تحسين خصائص السلاسل الزمنية وجعلها أكثر استقراراً وتقارباً من التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يعزز كفاءة التقدير. إضافةً إلى ذلك، يسمح هذا التحويل بتفسير معاملات الانحدار على أساس التغيرات النسبية أو المرونات، بما ينسجم مع الطبيعة الاقتصادية للعلاقات المدروسة ويقوّي موثوقية النتائج المستخلصة.

1. الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

بهدف تكوين تصوّر أولي عن سلوك البيانات وخصائص توزيعها خلال مدة الدراسة، تم عرض ملخص للإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة مقاسة بملايين الدنانير العراقية باستثناء معدل التضخم كنسبة مئوية وأسعار النفط العالمية مقاسة بالدولار وكما هو موضح في الجدول (1). يبيّن الجدول عدد المشاهدات البالغ 93 مشاهدة لكل متغير استناداً إلى البيانات الشهرية للفترة الممتدة من كانون الثاني 2018 ولغاية أيلول 2025. كما يتضمن الجدول أبرز المؤشرات الإحصائية الوصفية، بما في ذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري، إضافة إلى القيمتين الدنيا والعظمى، وذلك لتوفير نظرة شاملة حول تباين المتغيرات واتجاهاتها العامة قبل الشروع في التقدير القياسي.

جدول (1) الإحصاء الوصفي للمتغيرات

Variables	Observations	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
Deposits	93	98,659,937	21,888,193	65,693,132	133,498,628
Current-D.	93	75,212,581	20,054,045	45,851,572	107,502,107
E-Payment	93	210,245	216,755	16,050	1,100,855
IRPSI	93	728,918	842,351	305	2,984,232
M2	93	33,230,434	33,200,000	88,948,026	181,092,951
Inflation	93	2.50	2.56	-1.60	8.40
Oil-Price	93	72.84	17.90	18.38	122.71

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.

2. اختبار التعدد الخطي

تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما يرتبط أحد المتغيرات المستقلة مع متغير مستقل آخر أو أكثر، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة النموذج القياسي على تفسير أثر كل متغير على حدة ويقلل من دقة معاملات الانحدار. وللكشف عن هذه المشكلة يتم عادةً تحليل مصفوفة معاملات الارتباط (Correlation Coefficient Matrix) بين المتغيرات المستقلة، إذ تُعدّ قيم الارتباط التي تتجاوز (0.8) مؤشراً على وجود تعدد خطي محتمل (Gujarati & Porter, 2009: 320). ويعرض الجدول (2) نتائج اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة، والتي تشير إلى عدم تجاوز أي من معاملات الارتباط للحد الحرج، مما يدل على عدم وجود مشكلة تعدد خطي قد تؤثر في موثوقية تقديرات النموذج.

جدول (2) اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية

Variables	E-Payment	IRPSI	M2	Inflation	Oil-Price
E-Payment	1				
IRPSI	0.675	1			
M2	0.730	0.788	1		
Inflation	0.051	0.072	0.473	1	
Oil-Price	0.182	0.272	0.483	0.541	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.

3. اختبار جذر الوحدة

قبل الشروع في استخدام نماذج القياس الاقتصادي لتحليل العلاقات بين المتغيرات، كان من الضروري اختبار خاصية السكون (Stationarity) للسلاسل الزمنية قيد الدراسة، وذلك لتفادي مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي قد تنشأ عند التعامل مع بيانات تحتوي على جذر وحدة. ويُعد اختبار السكون خطوة حاسمة لتحديد الصياغة القياسية المناسبة للنموذج. ولأجل ذلك تم الاعتماد على اختبارين من أكثر الاختبارات شيوعاً هما اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller - ADF) واختبار فيليبس-بيرون (Phillips–Perron - PP)، كما هو مبين في الجدول (3). وتشير نتائج الاختبارين إلى أن جميع المتغيرات تصبح ساكنة عند الفرق الأول، باستثناء الحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) الذي اتضح أنه ساكن عند المستوى.

جدول (3) اختبارات جذر الوحدة (ديكي-فولر الموسع وفيليبس-بيرون)

Variables	Level of test	ADF test			PP test		Decision
		t-Statistic	P-value		t-Statistic	P-value	
Deposits	Level	-1.5730	0.4923		-1.5357	0.5112	Stationary at I (1)
	1st Difference	-7.7217	0.0000		-7.7117	0.0000	
Current-D.	Level	-1.3526	0.6021		-1.3434	0.6064	Stationary at I (1)
	1st Difference	-7.8377	0.0000		-7.7133	0.0000	
E-Payment	Level	-1.6360	0.4602		-1.3916	0.5832	Stationary at I (1)
	1st Difference	-10.8882	0.0000		-11.7893	0.0001	
IRPSI	Level	-3.9546	0.0026		-4.9723	0.0001	Stationary at I (0)
	1st Difference	-8.7241	0.0000		-12.6542	0.0001	
M2	Level	-1.4467	0.5560		-1.2994	0.6272	Stationary at I (1)
	1st Difference	-7.6248	0.0000		-7.5904	0.0000	
Inflation	Level	-1.8869	0.3371		-1.7788	0.3888	Stationary at I (1)
	1st Difference	-10.0858	0.0000		-10.2971	0.0000	
Oil-Price	Level	-2.0205	0.2777		-2.1352	0.2316	Stationary at I (1)
	1st Difference	-8.1171	0.0000		-7.1496	0.0000	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.

4. الانموذج القياسي

تُشير نتائج اختبار السكون في الجدول (3) الى إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (Autoregressive Distributed Lag - ARDL) وذلك لتحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل وطبيعة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع، ويتميز نموذج ARDL بأنه يُمكن استخدامه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات التفسيرية ساكنة في المستوى او الفرق الأول وذلك لأنه يُوفر مجموعتين من القيم الحرجة في اختبار الحدود، واحدة عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية ساكنة في المستوى والأخرى عندما تكون ساكنة في الفرق الأول مع وجوب سكون المتغير التابع عند الفرق الأول (Pesaran, 2015; Bhatta, et al., 2020 Pesaran et al., 2001؛). ولهذا سيكون نموذج القياس الاقتصادي المستخدم في الدراسة (ARDL) كما في المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^{k} \beta_0 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_1 \Delta X1_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_2 \Delta X2_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_3 \Delta X3_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_4 \Delta X4_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_5 \Delta X5_{t-1} + \gamma_1 X1_{t-1} + \gamma_2 X2_{t-1} + \gamma_3 X3_{t-1} + \gamma_4 X4_{t-1} + \gamma_5 X5_{t-1} + \mu_t$$

حيث أن:

Y تمثل المتغيرات التابعة وهي اجمالي الودائع، والودائع الجارية.

X1, X2, X3, X3, X4, X5 تمثل المتغيرات التفسيرية في النموذج، والتي شملت الدفع الالكتروني عبر الهاتف المحمول، الحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة، عرض النقد بالمعنى الواسع، معدل التضخم، وأسعار النفط العالمية.

β_i و γ_i تُمثلان معلمات الأجل القصير والأجل الطويل على التوالي. اما k فهو يُمثل عدد فترات الابطاء.

μ يُمثل الخطأ العشوائي.

بعد تقدير معادلتي إجمالي حجم الودائع وحجم الودائع الجارية باستخدام نموذج ARDL، تم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما هو مبين في الجدول (4). وتشير النتائج في كلتا المعادلتين إلى أن قيمة إحصائية F تتجاوز الحدين الأدنى والأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج. ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة تتحرك معاً على المدى الطويل، وأن النموذج مناسب لإجراء تحليل التكامل المشترك ضمن منهجية ARDL.

جدول (4) نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	Critical Value Bounds			
Current Deposits Model					
F-statistic	4.250012	Significance level	1%	5%	10%
		Lower Bound I (0)	3.351	2.550	2.303
		Upper Bound I (1)	4.587	3.606	3.154
Total Deposits Model					
F-statistic	4.205121	Significance level	1%	5%	10%
		Lower Bound I (0)	2.303	2.55	2.303
		Upper Bound I (1)	3.154	3.606	3.154

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.

بعد عرض نتائج اختبار الحدود للنماذج المقدّرة، ولغرض التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، تم تقديم نتائج العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (إجمالي حجم الودائع والودائع الجارية) والمتغيرات التفسيرية المتمثلة بالدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، والحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة، وعرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ومعدل التضخم، وأسعار النفط العالمية، كما هو موضح في الجدول (5). وتُشير النتائج إلى أن مؤشر الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، في كلا النموذجين، يُظهر أثراً إيجابياً في الأجل الطويل إلا أنّ هذا الأثر غير معنوي إحصائياً، مما يدل على أن تطور خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول لم ينعكس بعد على الودائع المصرفية في المدى الطويل. في المقابل، تُبين نتائج النموذج أن الحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة ذات تأثير سلبي ومعنوي في الأجل الطويل، ويُعزى ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من هذه الحركات يمثل عمليات سحب نقدي تُقلص من أرصدة الودائع وتحولها نحو الاستخدامات المباشرة بدلاً من الدفع الإلكتروني.

أما فيما يخص المتغيرات الضابطة، فقد أظهرت النتائج أن عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) يؤثر إيجابياً ومعنوياً على المتغير التابع في كلا النموذجين، ما يعكس أن زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد تسهم في تعزيز حجم الودائع المصرفية. في حين تبين أن معدل التضخم يؤثر سلباً ومعنوياً على الودائع الجارية في الأجل الطويل، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى دفع المودعين نحو سحب أموالهم وتقويض القدرة على الادخار، وبالتالي تراجع الودائع الجارية. ورغم ظهور تأثير سلبي للتضخم على إجمالي حجم الودائع، إلا أن النموذج لم يُثبت معنوية هذا الأثر. أما أسعار النفط العالمية فقد أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في النموذجين، بما يعني أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية، وهي نتيجة منطقية تعكس تحسن الإيرادات الحكومية والقطاعية في فترات ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم ارتفاع مستويات الودائع في الجهاز المصرفي.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن نتائج الأجل الطويل في نموذج ARDL تثبت وجود علاقة توازنية بين حجم الودائع وعدد من المتغيرات المستقلة. فقد أظهرت النتائج أن عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وأسعار النفط العالمية يُظهران أثراً إيجابياً ومعنوياً على الودائع المصرفية، بما يعكس الدور الحاسم للسيولة والنشاط الاقتصادي المرتبط بالإيرادات النفطية في دعم نمو الودائع. في المقابل، تبين أن كلاً من معدل التضخم والحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة يؤثران سلباً وبشكل معنوي، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع الأسعار وازدياد السحوبات النقدية عبر أنظمة الدفع يقلّص من رصيد الودائع في الجهاز المصرفي. أما الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول فقد ظهر تأثيره موجباً لكنه غير معنوي إحصائياً، مما يدل على أن دوره في تعزيز الودائع لم يتبلور بصورة واضحة في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة.

جدول (5) النتائج المقدرة في الاجل الطويل

Models / Variables	Current Deposits		Total Deposits	
	Coefficients	Std. Error	Coefficients	Std. Error
Log(E-Payment)	0.0257	0.0286	0.0327	0.0268
Log(IRPSI)	-0.0363**	0.0179	-0.0347**	0.0172
Log(M2 (-1))	1.2428***	0.2046	0.9546***	0.1928

Inflation	-0.0186**	0.0071	-0.0071	0.0065
Log(Oil-Price (-1))	0.1965***	0.0725	0.2067***	0.0706
C	-9.0152	5.7664	0.3488	5.4283

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.
*****، **، * تُشير الى معنوية التقديرات عند مستوى 1% و5% و10% على التوالي.**

أما فيما يتعلق بمعاملات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ، فيمكن عرضها كما هو موضح في الجدول (6). وتشير النتائج إلى أن معلمة تصحيح الخطأ (ECM) في كلٍّ من نموذج الودائع الجارية ونموذج إجمالي الودائع جاءت سالبة ومعنوية، وقد بلغت قيمتها نحو 0.21- و0.17- على التوالي، وهو ما يتوافق مع الشروط النظرية لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وتوضح هذه القيمة في نموذج الودائع الجارية أن ما يقارب 21% من اختلال التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحه خلال الفترة الزمنية الواحدة (شهر)، بما يعني أن النموذج يحتاج حوالي خمسة أشهر لاستيعاب الصدمة والعودة إلى مسار التوازن طويل الأجل. وبالمثل، تُبين قيمة معامل التصحيح في نموذج إجمالي الودائع أن نحو 17% من اختلال التوازن قصير الأجل يتم تصحيحه شهرياً، أي أن النموذج يتطلب قرابة ستة أشهر لاستيعاب الصدمة والعودة إلى حالة التوازن طويلة الأجل. وبناءً على ما سبق، تُظهر نتائج الأجل القصير في النموذجين المقدّرين أن معامل تصحيح الخطأ (ECT) يحمل إشارة سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى 1%، الأمر الذي يعزز الدليل على وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول (6) النتائج المقدرة في الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Models / Variables	Current Deposits		Total Deposits	
	Coefficients	Std. Error	Coefficients	Std. Error
Log(Deposits (-1))	-0.2104***	0.0548	-0.1696***	0.0484
Log(E-Payment)	0.0054	0.0064	0.0055	0.0049
Log(IRPSI)	-0.0076*	0.0041	-0.0059*	0.0031
Log(M2 (-1))	0.2615***	0.0784	0.1619***	0.0557
Inflation	-0.0039**	0.0015	-0.0012	0.0011
Log(Oil-Price (-1))	0.0413***	0.0123	0.0351***	0.0096
C	-1.8966	1.2744	0.0592	0.9218
DLog(M2)	1.4560***	0.1958	1.17086***	0.1484
DLog(Oil-Price)	-0.0108	0.0211	-0.0030	0.0160
COINTEQ (ECM)	-0.2104***	0.0372	-0.169***	0.0301
R-squared	0.51		0.54	
Durbin-Watson stat.	2.11		2.13	
F-statistic	10.84***		12.38***	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.
*****، **، * تُشير الى معنوية التقديرات عند مستوى 1% و5% و10% على التوالي.**

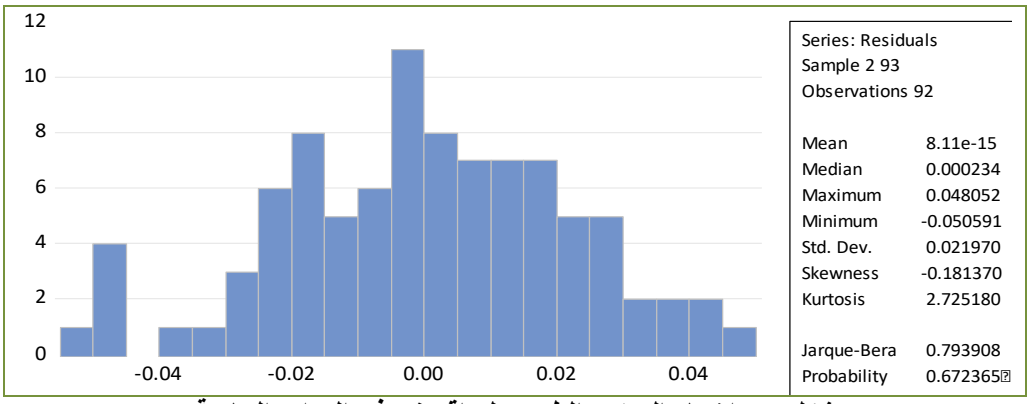
ولغرض التحقق من صلاحية النماذج المُقدّرة وثبات النتائج التي تم التوصل إليها، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، كما هو موضح في الجدول (7). ويُبين الجدول نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation – LM Test) المُستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج. حيث تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية F في كلا النموذجين إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعزز موثوقية التقديرات. كما يعرض الجدول نتائج اختبار تجانس التباين (Heteroscedasticity – ARCH Test)، الذي يهدف إلى الكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج. وتُوضح القيمة الاحتمالية لإحصائية F في النموذجين عدم وجود مشكلة في تجانس التباين، مما يدعم صلاحية النموذجين ويؤكد متانة النتائج المتحصّل عليها.

جدول (7) الاختبارات التشخيصية للنماذج المُقدّرة

Test type	F-statistic	Prob.	Obs*R-squared	Prob.
Current Deposits Model				
Serial Correlation – LM test	1.4020	0.25200	3.0783	0.21456
Heteroscedasticity - ARCH test	0.3606	0.54972	0.3672	0.54454
Total Deposits Model				
Serial Correlation – LM test	0.5906	0.55634	1.3224	0.51623
Heteroscedasticity - ARCH test	0.2639	0.60872	0.2690	0.60397

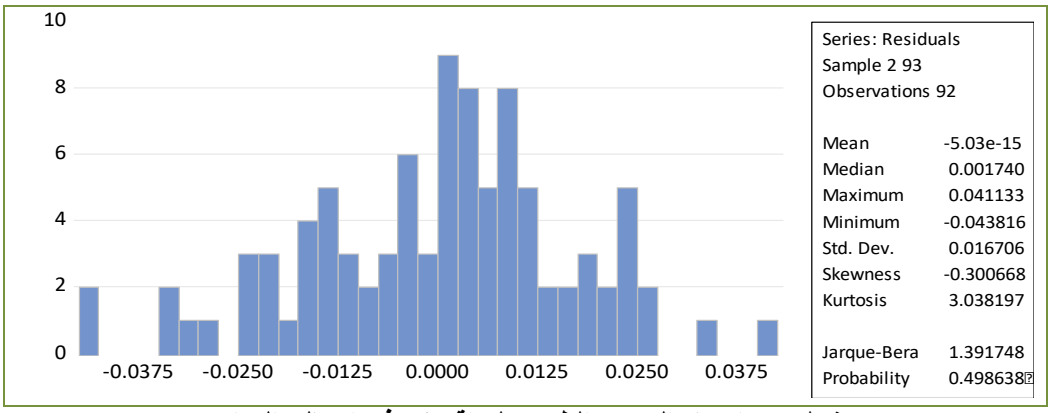
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.

إضافةً إلى ما سبق، يُمكن عرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذجين كما هو موضح في الشكل (4) والشكل (5). ويُظهر اختبار Jarque–Bera في كلا النموذجين أن القيمة الاحتمالية كانت غير معنوية، وهو ما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وتُعد هذه النتيجة داعمة لافتراضات النموذج القياسي، وتعزز من موثوقية ودقة التقديرات المتحصّل عليها.



شكل (4) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الودائع الجارية

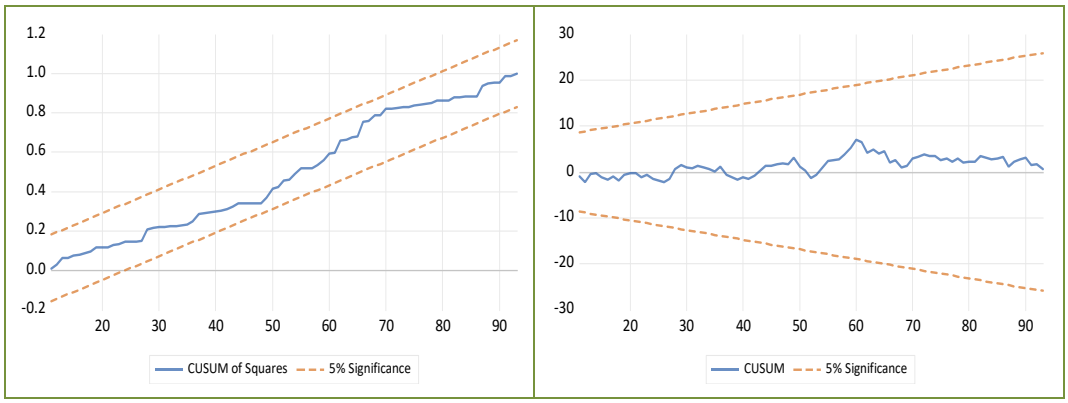
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.



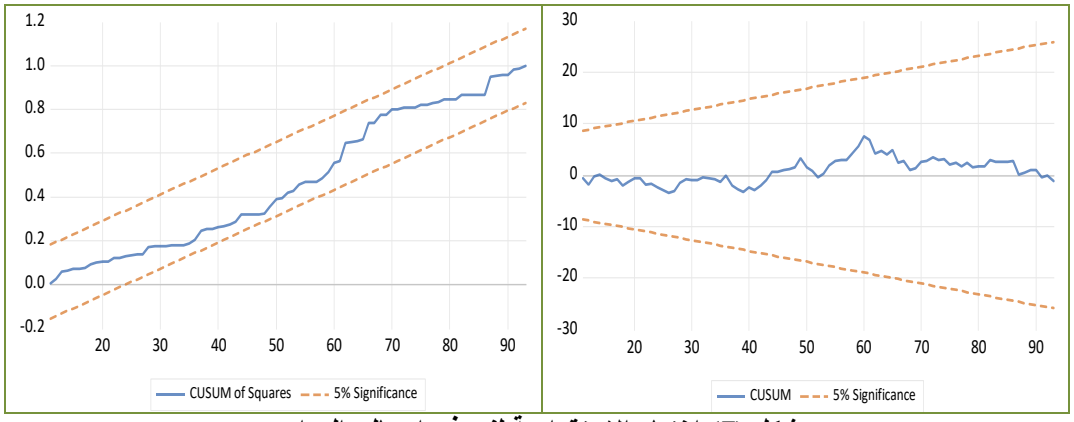
شكل (5) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.

كما يمكن عرض نتائج اختبارات استقرارية النموذجين كما هو موضح في الشكل (6) والشكل (7). ويُظهر الجزء الأول من الشكلين نتائج اختبار CUSUM، المستخدم لفحص مدى استقرار معاملات النموذج عبر الزمن. ويتضح من الرسم البياني أن منحنى الاختبار يبقى داخل حدود الثقة عند مستوى 5% طوال فترة الدراسة، مما يشير إلى استقرار معاملات النموذج وعدم تعرضها لتغيرات تدريجية. أما الجزء الثاني من الشكلين، فيعرض نتائج اختبار CUSUM of Squares، الذي يُستخدم للكشف عن التقلبات المفاجئة أو التغيرات الهيكلية التي قد تؤثر في تباين الخطأ العشوائي. وتشير النتائج إلى أن منحنى الاختبار يقع كذلك ضمن حدود الثقة، وهو ما يدل على استقرار تباين الخطأ العشوائي وعدم وجود أي تغيرات هيكلية مفاجئة خلال فترة الدراسة.



شكل (6) اختبار الاستقرارية لنموذج الودائع الجارية
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.



شكل (7) اختبار الاستقرارية لنموذج اجمالي الودائع
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج EViews 13.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. أظهرت المؤشرات أن الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول يتسم بتذبذب واضح وارتفاعات غير مستقرة، فيما شهدت الحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة اتجاهاً تصاعدياً ثابتاً، ما يعكس توسعاً تدريجياً في البنية التحتية للدفع الإلكتروني داخل العراق.
2. على الرغم من التطور الملحوظ في خدمات الدفع الإلكتروني، إلا أن حجم التعاملات غير النقدية ما يزال محدوداً مقارنة بحجم الاقتصاد العراقي، وهو ما يعكس بطء التحول نحو الاقتصاد الرقمي واستمرار الاعتماد الواسع على النقد في المعاملات اليومية داخل المجتمع.
3. أظهر التحليل البياني أن الاتجاهات الزمنية لإجمالي الودائع تتطابق تقريباً مع اتجاهات الودائع الجارية، مما يؤكد أن الودائع تحت الطلب تشكل المكوّن الأكثر تأثيراً في إجمالي الودائع.
4. رغم ظهور معامل موجب للدفع الالكتروني عبر الهاتف المحمول في الأجل الطويل والقصير، إلا أنّ هذا الأثر غير معنوي، مما يدل على أن هذه القناة لم تصل بعد إلى مستوى من الانتشار يكفي لإحداث أثر ملموس على الودائع المصرفية.
5. أظهر مؤشر الحركات المالية عبر نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) أثراً سلبياً ومعنوياً في الأجلين القصير والطويل على حجم الودائع، ويمكن تفسير هذا الاتجاه بأن جزءاً كبيراً من العمليات التي تتم عبر هذا النظام يرتبط بالسحوبات النقدية، والتي تؤدي بطبيعتها إلى انخفاض أرصدة الودائع بدلاً من زيادتها. ويبرز هذا الأمر بشكل واضح في سحوبات رواتب موظفي الدولة، إذ تُنفَّذ غالبية هذه العمليات من خلال نظام الدفع بالتجزئة؛ حيث تُستخدم بطاقات الرواتب غالباً لغرض السحب النقدي المباشر بدلاً من استخدامها في عمليات الدفع الإلكتروني، مما يعيد الأفراد إلى التعامل بالنقد المادي ويحدّ من انتقال الأموال داخل النظام المصرفي.
6. أظهرت المتغيرات الضابطة أن العوامل الكلية المؤثرة في السيولة والنشاط الاقتصادي تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الودائع المصرفية، بما يعكس حساسية القطاع المصرفي للتقلبات الاقتصادية الكلية؛ إذ يساهم ارتفاع عرض النقد في تعزيز الودائع، بينما يؤدي التضخم إلى تقليص الودائع الجارية نتيجة تراجع القوة الشرائية وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، في حين تسهم تحسنات أسعار النفط

في رفع الودائع عبر تنشيط الإيرادات الحكومية والقطاع الخاص.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني من خلال توسيع انتشار أجهزة نقاط البيع (POS)، وتطوير منصات الدفع عبر الهاتف المحمول، وتحسين جودة واستقرار الخدمات الإلكترونية بما يعزز ثقة المستخدمين ويرفع من معدلات استخدامها.
2. وضع سياسات تُحفّز على التعاملات غير النقدية، مثل خفض الرسوم على خدمات الدفع الإلكتروني، تقديم حوافز للمحال التجارية لقبول الدفع الإلكتروني، فرض سقوف على السحوبات النقدية الكبيرة.
3. إصدار تشريعات داعمة لمنظومة المدفوعات الإلكترونية عبر تحديث الأطر القانونية والتنظيمية بما يضمن حماية المستهلك، والحد من مخاطر الاحتيال، وتعزيز الثقة العامة باستخدام وسائل الدفع الرقمية.
4. رفع مستوى الوعي المالي والرقمي من خلال تنفيذ حملات توعوية موجّهة للأفراد والتجار، تهدف إلى تعريفهم بفوائد استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز ثقافة التعاملات غير النقدية، إضافة إلى توضيح مخاطر الاعتماد المفرط على النقد.
5. تطوير أنظمة التحقق اللحظي من العمليات من خلال تعزيز البنية التقنية للمدفوعات الإلكترونية عبر اعتماد أنظمة تحقق لحظية تمنع قبول عملية الدفع ما لم يتم تأكيد العملية السابقة، وهو ما يقلل احتمالات التكرار والأخطاء التشغيلية.
6. تعزيز التكامل بين المصارف ومزودي خدمات الدفع من خلال تطوير بروتوكولات موحدة للتواصل بين الأنظمة المصرفية وأنظمة الدفع الإلكتروني لضمان معالجة العمليات بشكل متزامن ومنع ازدواجية الاستقطاع عند تنفيذ عمليات متتابعة.
7. تطبيق آليات الكشف التلقائي عن العمليات المكررة عبر اعتماد خوارزميات تعتمد على التوقيت، رقم العملية، رقم الجهاز، والمبلغ للتعرف على العمليات المكررة بشكل تلقائي ومنع تنفيذها قبل وصولها لنظام المقاصة.
8. فرض اختبارات إجهاد (Stress Testing) على أنظمة الدفع وذلك عبر وضع أنظمة الدفع تحت اختبارات مكثفة لمحاكاة الأحمال العالية، للتأكد من أن الأنظمة المصرفية قادرة على منع الأخطاء التشغيلية أثناء ذروة الاستخدام.
9. تطوير نظام شكاوى فوري لمتابعة عمليات الاستقطاع المزدوج من خلال إنشاء نافذة موحدة عبر التطبيقات المصرفية تسمح للمستخدم بالإبلاغ الفوري عن تكرار الاستقطاع، مع إلزام المصارف بتسوية المبالغ خلال فترة زمنية قصيرة.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Agarwal, S., Ghosh, P., Li, J., & Ruan, T. (2024). Digital Payments and Consumption: Evidence from the 2016 Demonetization in India. Review of Financial Studies, 37(8), 2550–2585. https://doi.org/10.1093/rfs/hhae005
2. Aguilar, A., Frost, J. Guerra, R., Kamin, S., and Tombini, A. (2024). Digital payments, informality and economic growth. Bank for International Settlements, BIS Working Papers 1196, 1-28.
3. Ali, S. H. and Ali, M. A. (2024). Economic Analysis of The Electronic Payment System in Iraq: Study of Trends, Impacts and Opportunities for The Period (2018-2023) for Selected Companies (Asia hawala & Zain cash & Nass pay). Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 20(67, part 2), 109–134. https://doi.org/10.25130/tjaes.20.67.2.7
4. Alsharaby, M. (2024). The impact of electronic payment methods on the efficiency of banking performance: An applied study in the Iraqi banking sector for the period from 2018-2022. Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 5(2), 143–152. https://doi.org/10.56967/ejfb2024413
5. Alzoubi, H. M., Alshurideh, M. T., Kurdi, B. A., Alhyasat, K. M. K., & Ghazal, T. M. (2022). The effect of e-payment and online shopping on sales growth: Evidence from banking industry. International Journal of Data and Network Science, 6(4), 1369–1380. https://doi.org/10.5267/j.ijdns.2022.5.014
6. Calderon, A. A. (2024). Digital Payments and their Role in Enhancing Financial

Transactions Efficiency. International Journal of Economics and Financial Issues, 15(1), 182–189. https://doi.org/10.32479/ijefi.17555

7. Central Bank of Iraq. (2018). Annual Statistical Bulletin. Department of Statistics and Research.
8. Central Bank of Iraq. (2019). Annual Statistical Bulletin. Department of Statistics and Research.
9. Central Bank of Iraq. (2020). Annual Statistical Bulletin. Department of Statistics and Research.
10. Central Bank of Iraq. (2021). Annual Statistical Bulletin. Department of Statistics and Research.
11. Central Bank of Iraq. (2022). Annual Statistical Bulletin. Department of Statistics and Research.
12. Central Bank of Iraq. (2023). Annual Statistical Bulletin. Department of Statistics and Research.
13. Central Bank of Iraq. (2024). Annual Statistical Bulletin. Department of Statistics and Research.
14. Demirgüç-Kunt, A., L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, and J. Hess. 2018. The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion around the World. Technical Report, World Bank Group.
15. Duong, K.D., Phan, P.T.T, Le, A.N.N., & Tung, H.T. (2023). The Nonlinearity Between Innovations and Deposits Growth: Evidence from a Transition Economy. Montenegrin Journal of Economics, 19(3), 77-88. https://doi.org/10.14254/1800-5845/2023.19-3.6
16. Ezie, O., Musa, I. C., & Joshua, J. D. (2023). Impact of Electronic Banking on Deposit Money Banks Performance in Nigeria: Evidence from Dynamic Ordinary Least Squares Technique. Journal of Economics, Management and Trade, 29(10), 12–26. https://doi.org/10.9734/jemt/2023/v29i101137
17. Fadli F., Devia V. (2023). Can an Electronic Money Transaction Raise the Inflation Rate? (Indonesian Pre-Pandemic). Finance: Theory and Practice, 27(5), 205-218. https://doi.org/10.26794/2587-5671-2023-27-5-205-218
18. García-Merino, J.D., San-Jose, L. & San-Martin, N. (2025) Determinants in adopting cashless payments in Europe: a multilevel analysis. Financial Innovation, 11 (76), 1-20. https://doi.org/10.1186/s40854-024-00750-z
19. Ha, V. D., & Nguyen, T. T. (2025). The Impact of Adopting E-Commerce Payments on E-Commerce Performance. Journal of Posthumanism, 5(3), 1318–1343. https://doi.org/10.63332/joph.v5i3.912
20. Hashim, A. A. and Hassan, H. A. (2025). Adopting electronic payment tools to enhance capacity Banks attract public savings (Applied research on a sample of Iraqi banks). Journal of Accounting and Financial Studies, 20(70), 321-335.
21. Ikoh, I. M., Ocheni, G. A., Tamuno-Inam N. W. (2024). The Effect of E-Payments System on the Efficiency of Banks in Nigeria. International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), 8(08), 810-830. https://doi.org/10.47772/ijriss.2024.808063
22. Josephine, C. O. (2021). The effects of e-payment system on the efficiency of banks in Nigeria. International Research Journal of Management, IT and Social Sciences, 8(6), 548–558. https://doi.org/10.21744/irjmis.v8n6.1941
23. Karghali, A. and Belounas, A. A. (2021). Electronic Payment as a Solution to Reduce the Cash Liquidity Crisis in Algeria During the Coronavirus Pandemic. Economic Studies, 21(2), 110-132. https://asjp.cerist.dz/en/article/174658
24. Lu, M. P., Ooi, C.-A., Lee, K. T., & Kossim, Z. (2022). Does Electronic Payment Services Create Value to Bank Performance? Evidence from Southeast Asia. Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance, 18(2),

https://doi.org/10.1080/1331677X.2017.1305791

33. Onwuchekwa, j. C., fawe, e. B., and benwari, b. V. (2023). Effect of E-Payment on Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria. Fuo journal of management sciences, 7(2), 108-117. https://journals.fuotuoke.edu.ng/index.php/fuojms/article/view/100

34. Osakwe Charity, I., & Ezeaku Chisom, N. (2022). The Effect of Electronic Banking on the Operations of Deposit Money Banks in Nigeria (2006-2020). Journal of Finance and Economic Research, 1(3), 90–111.

35. Qi, M. (2023). The Impact of E-money on China's Money Supply. SHS Web of Conferences, 170, 01003.

36. Quartey, N. K. P. (2018). The Impact of Electronic Banking on the Profitability of Banks: A Case Study of Banks in Ghana. Texila International Journal of Management, 4(2), 119–124. https://doi.org/10.21522/tijmg.2015.04.02.art011

37. Rakipi, A., Shurdi, O., & Imami, J. (2023). Utilization Of Data Mining and Machine Learning in Digital and Electronic Payments in Banks. Corporate and Business Strategy Review, 4(4 Special Issue), 243–251. https://doi.org/10.22495/cbsrv4i4siart5

38. Rojek, K. & Stoika, V. (2025). The Impact of Electronic Banking on Banking Deposits: The Case of Poland. Management, (1), 719–744. https://doi.org/10.58691/man/205910

39. Şahin, H., & Koç, Ü. (2021). The Role of Electronic Payments in Inflation Dynamics. International Journal of Economic and Administrative Studies, (32), 1–16. https://doi.org/10.18092/ulikidince.866774

40. Sarkar, R. Das, S. (2018). Digitalization and its impact on financial transactions in India. Frontiers of Digital Finance. pp. 1-12.

41. Tee, HH., Ong, HB. (2016). Cashless payment and economic growth. Financial 139–167. https://doi.org/10.21315/aamjaf2022.18.2.7

25. Luo, S., Zhou, G., & Zhou, J. (2021). The Impact of Electronic Money on Monetary Policy: Based on DSGE Model Simulations. Mathematics, 9(20), 1-26. https://doi.org/10.3390/math9202614

26. M. O., DR. O., & A. C., O. (2023). Electronic Payment Systems and Money Deposit Banks' Deposits Mobilisations in Nigeria. Journal Of Economics, Finance and Management Studies, 06(12), 6029-6040. https://doi.org/10.47191/jefms/v6-i12-31

27. Mahdi, H. R. (2024). The Development of Electronic Payment in Iraq. Central Bank of Iraq – Banking Supervision Department, 1-9.

28. Mushkudiani, N. (2018). Development of Electronic Payments in Georgia. Economics and Culture, 15(2), 64–74. https://doi.org/10.2478/jec-2018-0021

29. Nizam, A. M. (2022). Impact of e-money on money supply: Estimation and policy implication for Bangladesh. PLoS ONE, 17(4), 1-18. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0267595

30. Nugroho, R. H., Ihsan, F., Shafrullah, F., Indrawati, L., Ismail, S., Hadibrata, D. (2023). The Impact of Electronic Money, Inflation, Interest Rates, Foreign Exchange Reserves, and the Amount of Money Supplied in Foreign Currencies in Indonesia, Migration Letters. London, UK, 21(1), 195–203.

31. Oke, M. O. and Olaiya, A. C. (2023). Electronic Payment Systems and Money Deposit Banks' Deposits Mobilisations in Nigeria. Journal Of Economics, Finance and Management Studies, 06(12), 6029-6040. https://doi.org/10.47191/jefms/v6-i12-31

32. Oney, E., Guven, G. O., & Rizvi, W. H. (2017). The Determinants of Electronic Payment Systems Usage from Consumers' Perspective. Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, 30(1), 394–415.

Innovation, 2 (4), 1-9. https://doi.org/10.1186/s40854-016-0023-z

42. Torki, L., Rezaei, A., & Razmi, S. F. (2020). The Effects of Electronic Payment Systems on the Performance of the Financial Sector in Selected Islamic Countries. International Journal of Economics and Politics, 1(1), 117–125. https://doi.org/10.29252/jep.1.1.113

43. Twaliwi, C., Adonye, U., & Peter Damian Ezechi, C. (2023). Impact of Electronic Payment Systems on Economic Growth of Nigeria. Asian Journal of Economics and Business, 4(1), 71–88.

44. Wu, Y., Zhao, C., & Guo, J. (2023). Mobile payment and subjective well-being in rural China. Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, 36(1), 2215–2232. https://doi.org/10.1080/1331677X.2022.2097103

45. Zandi, M., Koropeckyj, S., Singh, V., & Matsiras, P. (2016). The Impact of Electronic Payments on Economic Growth. Moody`s Analytics, 6(12), 1-31.

46. Crude Oil Prices. (2025). https://fred.stlouisfed.org/series/DCOILBRENTEU

47. Central Bank of Iraq. (2025). Statistics and Reports. Monthly Statistical Bulletin. https://cbi.iq/page/122

48. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic Econometrics. 5th Edition, McGraw-Hill/Irwin.

49. Bhatta, S. R., Adhikari, P., & Byanjankar, R. (2020). Choice of Regression Models in Time Series Data. Economic Journal of Development Issues, 30(1-2), 101–129. https://doi.org/10.3126/ejdi.v30i1-2.46058

50. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289–326. https://doi.org/10.1002/jae.616

51. Pesaran, M.H. (2015). Time Series and Panel Data Econometrics. Oxford University Press, United Kingdom.